

**اقتصاد المعرفة وأثره على النمو
الاقتصادى فى مصر**

الباحثة / ندى صلاح على محمد

بقسم الأقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د عبد النبى إسماعيل الطوخى

أستاذ الأقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د عبد الهادى عبد القادر سوينى

أستاذ الأقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة – جامعة أسيوط

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥-٢٠١٨) وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الجوانب الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة كمتغيرات مستقلة.

وتتضمن هذه الدراسة النقاط الأساسية التالية:

١. التعرف على المفاهيم المختلفة لاقتصاد المعرفة.
٢. تحديد الجوانب الأساسية لاقتصاد المعرفة ومؤشراته.
٣. تحليل الوضع النسبي لاقتصاد المعرفة في مصر وفقاً لمؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧.
٤. قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥-٢٠١٨).
٥. محاولة اقتراح سياسات للإطلاق إلى بناء اقتصاد المعرفة بهدف تسخير المعرفة لأغراض التنمية.

Abstract:**Study Title: The Knowledge Economy and Its Impact On
Economic Growth in Egypt"**

This study aims to measure the effect of the knowledge economy on the economic growth in the Egyptian economy during the period of time (1985-2018) by using a set of indicators that express the four basic aspects of the knowledge economy as independent variables.

The study discussed the following main points:

- 1- Learning about the different concepts of the knowledge economy.
- 2- Defining the basic aspects of the knowledge economy and its indicators.
- 3- Analyzing the relative position of the knowledge economy in Egypt according to the Global Knowledge Index 2017.
- 4- Measuring the impact of the knowledge economy on economic growth in Egypt during the fiscal period (1985-2018).
- 5- An attempt to launch policies to build a knowledge economy for the purposes of trade and development.

مقدمة:

ظهر مفهوم اقتصاد المعرفة واتسع بنطاق واسع مع تطور العلوم والتكنولوجيا وأصبح له دوراً مهماً في السياسات الاقتصادية لكثير من دول العالم. حيث أصبحت المعرفة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، وانطلاقاً من المكانة المحورية لاقتصاد المعرفة؛ توجهت كثير من دول العالم نحو الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالابتكارات التي تعتمد على البحوث والتطوير والموارد البشرية المؤهلة والصناعات عالية التكنولوجيا.

يتمثل اقتصاد المعرفة في الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي توسعها وتطورها ونموها؛ أي إنه اقتصاد يعتمد أساساً على عنصر المعرفة في إدارة باقي أنشطته الاقتصادية، وهناك كثير من دول العالم التي جعلت هيكلها الاقتصادي يعتمد على المعرفة والابتكار، وتوجيه استثماراتها نحو الأصول غير الملموسة بدلاً من الأصول المادية، وأصبحت قوة بعض الدول وقدرتها التنافسية تتمثل في حجم رصيدها المعرفي؛ ولذلك يطلق على اقتصاد المعرفة "اقتصاد اللاملموسات". (أسماء مليجي: ٢٠١١: ص ٦)

ومن ثم فإن التحول والانتقال إلى اقتصاد معرفي كفاء قادر على المنافسة يقتضي اتباع سياسات وأدوات جديدة قادرة على إحداث التحول في مسارات النمو الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال الاستيعاب السريع للمعرفة الفنية والتكنولوجيا.

(١) موضوع الدراسة:

مثلت المعرفة عاملاً هاماً ومؤثراً في النمو والتنمية مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامتلاك وسائل المعرفة واستثمارها بأبعادها العلمية الدقيقة. ويشكل الاستخدام الكثيف للمهارات المعرفة الفنية والابتكارية والتكنولوجيا المتطورة إضافة حقيقية للاقتصاد القومي وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة. (Joseph . Cortright:2001:p3)

تتناول الدراسة مفهوم اقتصاد المعرفة ومحدداته وأهميته ومؤشراته وفقاً للبنك الدولي، مع إلقاء الضوء على مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧ وتحليل الوضع النسبي لاقتصاد المعرفة في مصر، مع تطبيق دراسة قياسية للعلاقة بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥-٢٠١٨).

٢) أهمية الدراسة:

ما زالت تُوصف مصر بكونها اقتصاداً تقليدياً يواجه كثيراً من التحديات، ومع التطور المثير للعلوم والتكنولوجيا وتنامي دورها في زيادة الإنتاجية وتحفيز النمو، فإن مصر في طريقها نحو إقامة اقتصاد المعرفة تحتاج إلى المزيد من سياسات قائمة على المعرفة والابتكار، ووضعها في قلب استراتيجية التنمية، لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد.

٣) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على المفاهيم المختلفة لاقتصاد المعرفة.
- تحديد الجوانب الأساسية لاقتصاد المعرفة ومؤشراته.
- تحليل الوضع النسبي لاقتصاد المعرفة في مصر وفقاً لمؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧.
- قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥-٢٠١٨).
- محاولة اقتراح سياسات للانطلاق إلى بناء اقتصاد المعرفة بهدف تسخير المعرفة لأغراض التنمية.

٤) مشكلة الدراسة:

تسعى دائما الدول نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي والسياسات المحفزة له، ومع ظهور واتضح المزيد من الخصائص والمزايا المتعلقة باقتصاد المعرفة يجعله أمراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي. ولذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥-٢٠١٨).

٥) تساؤلات الدراسة:

- تتضح مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية وهي:
- أ - ما اقتصاد المعرفة وخصائصه والمحددات الأساسية ومؤشراته؟
 - ب - ما وضع مصر بين الدول وفقاً لمؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧؟
 - ج - ما أهم سياسات المقترحة للانطلاق إلى بناء اقتصاد المعرفة؟

٦) منهجية الدراسة:

- تستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي / الاستقرائي وتعتمد الدراسة على الأساليب التالية :
- الأسلوب الوصفي في دراسة الإطار النظري لاقتصاد المعرفة.
 - الأسلوب التحليلي في تحليل مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧ ووضع مصر بين الدول.
 - أسلوب التحليل الكمي (القياسي) لتقدير أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعبر كل منها جانب من جوانب اقتصاد المعرفة.

أولاً: مفهوم وجوانب اقتصاد المعرفة وتحليل الوضع النسبي لمصر وفقاً لمؤشر المعرفة**العالمي**

بدأ مفهوم اقتصاد المعرفة "Knowledge Economy" يظهر في أواخر القرن العشرين تزامناً مع التطور الكبير للعلوم والتكنولوجيا، مُغيّراً كثيراً من المفاهيم الاقتصادية، ومؤثراً فيها وهو مفهوم يشمل كل ما له علاقة بالعلوم والتكنولوجيا والمعلومات والاختراعات والابتكارات. (عبد الخالق فاروق: ٢٠٠٥: ص ٥)

١- مفهوم اقتصاد المعرفة:

هناك العديد من الدراسات والتقارير التي تتحدث عن اقتصاد المعرفة، ولكن لا يوجد تعريف موحد لمفهوم اقتصاد المعرفة، حتى في الفكر الاقتصادي لا يتوفر تعريف واحد وملزم لاقتصاد المعرفة ولكن تم تطوير العديد من التعاريف من قبل مؤسسات مختلفة كمحاولة لتوضيح المفهوم والتي تؤكد جميعها على أهمية دور المعرفة في الاقتصاد باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ولكنها تختلف في تحديد نطاق هذا الاقتصاد كالتالي :

حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DOEC) بتعريف اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي تعد فيه المعرفة المحدد الرئيسي للإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات والتكنولوجيا والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز" واطلقت عليه مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة. (OECD:1996:p2)

قام البنك الدولي بتعريفه بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، فهو يعمل على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة واطلق عليه مصطلح اقتصاد المعرفة. (Institute:2007:p23)

(World Bank)

وعرفته منظمة الأبيك APEC بأنه هو "الاقتصاد الذى يكون فيه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة هو المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى وخلق الثروة ودعم التوظيف فى كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية". (Census and Statistics Department:2004:p3)

ويعرفه آخرون بأنه الاقتصاد الذى يكون نتيجة تفاعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعقل البشرى يؤدى الى اكتساب وإنتاج واستخدام ونشر المعرفة مما ينعكس ذلك على زيادة الدخل القومى وتحقيق التنمية المستدامة. (هبة عبد الستار: ٢٠١٤: ص ١٠)

٢- المحددات الأساسية لاقتصاد المعرفة (١):

حدد البنك الدولى أربعة محددات أساسية وهى التعليم ، والابتكار، والبنية المعلوماتية ، والحافز الاقتصادى والنظام المؤسسى لاقتصاد المعرفة وذلك لمساعدة البلدان على وضع إستراتيجيات واضحة للانتقال إلى اقتصاد المعرفة. وترتبط المحددات مع بعضها ولا يمكن التركيز على محددة واحدة وإهمال المحددات الأخرى ويضيف بعض الاقتصاديين محدداتٍ آخر وهو " المحدد غير الملموس" ليشمل العادات والتقاليد والمكونات الثقافية والتقاليد الخاصة بكل دولة. يوضح (جدول ١) المحددات الأربع لمؤشر اقتصاد المعرفة وفقاً للبنك الدولى.

جدول رقم ١:

المحددات الأربع لمؤشر اقتصاد المعرفة (٢٠١٢)

١- الحواجز التعريفية وغير التعريفية	الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي
٢- الجودة التنظيمية	
٣- سلطة القانون	
١- معدل سنوات الدراسة	التعليم
٢- معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي	
٣- معدل الالتحاق بالتعليم العالي	
١- رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية - المدفوعات والإيرادات \$US لكل شخص	الابتكار
٢- عدد براءات الاختراع الممنوحة للمواطنين من قبل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) لكل مليون شخص	
٣- عدد المقالات العلمية المنشورة لكل مليون شخص	
١- عدد التليفونات لكل ألف شخص	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢- عدد الكمبيوتر لكل ألف شخص	
٣- عدد مستخدمي الإنترنت لكل عشرة آلاف شخص	

Source: World Bank, Measuring Knowledge in the World's Economies

(1) World Bank, Knowledge Economy Index 2012.

- هذا هو أحدث إصدار لمؤشر اقتصاد المعرفة صدر عن البنك الدولي حتى عام ٢٠١٨.

٣- مؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة :

فى ضوء المحددات الأربعة قام البنك الدولى باصدار مؤشرات المعرفة التى تقيس مدى التقدم فى اقتصاد المعرفة، وتنقسم الى مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة وهما كالتالى:

(أ) **مؤشر المعرفة**: يقيس قدرة بلد ما على إنتاج المعرفة ونشرها ويتكون من ثلاثة مؤشرات وهى التعليم والتدريب، وتقانة المعلومات والاتصالات، والابتكار .

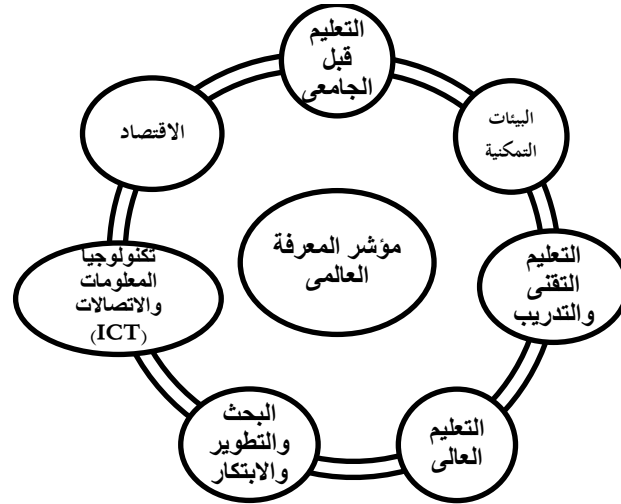
(ب) **مؤشر اقتصاد المعرفة**: هو مؤشر تراكمى يدل على جاهزية بلد ما للتنافس فى ظل الاقتصاد المعرفى ، ويتركب من أربعة مؤشرات فرعية تمثل ركائز اقتصاد المعرفة (نظام الحوافز الاقتصادية - الابتكار - التعليم والتدريب - تقانة المعلومات والاتصالات).

٤- مؤشر اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy Index 2017)^(١)

مؤشر المعرفة العالمى صادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة عام ٢٠١٧ يهتم بقياس المعرفة كمفهوم شامل يعبر عن عدد من القطاعات المتكاملة هى التعليم بمختلف مراحلها، والبحث والتطوير والابتكار والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها، وهذا من شأنه يودى إلى القدرة فى معالجة الفجوات المعرفية بين القطاعات وما بداخلها. ويوضح شكل رقم (١) عناصر مؤشر المعرفة.

الشكل رقم (١)

عناصر مؤشر المعرفة العالمى



المصدر : مؤشر المعرفة العالمى ٢٠١٧ الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الاقليمى للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الانمائى .

(١) أعد مؤشر المعرفة العالمى ٢٠١٧ من خلال الشراكة بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الاقليمى للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الانمائى ويرمز له (KEL).

طبقاً لمؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠١٧ والذي يضم ١٣١ دولة، جاءت سويسرا في المركز الأول عالمياً بمؤشر بلغ ٧١,٨، تليها سنغافورة في المركز الثاني بمؤشر ٦٩,٥، ثم فنلندا بمؤشر ٦٨,٥، ثم جاءت كل من السويد، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، لكسمبرج، المملكة المتحدة، الدنمارك النرويج في المراكز العشرة المتبقية على التوالي. يوضح (جدول رقم ٢) مؤشر اقتصاد المعرفة (٢٠١٧) بين مصر وبعض الدول، ويوضح (جدول رقم ٣) الدول العربية

جدول رقم (٢)

الدول العشر الأولى في مؤشر اقتصاد المعرفة (٢٠١٧)

مع الإشارة إلى مصر وبعض الدول

الترتيب	الدولة	KEI	المؤشرات اقتصاد المعرفة				التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني	التعليم العالي	الابتكار	ICT	الاقتصاد	البيانات التمكنية
			التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني	التعليم العالي	الابتكار							
١	سويسرا	٧١,٨	٧٢	٧٢	٦٨,٥	٦٥,٨	٧٩,٦	٦٥,٣	٨٣,٢				
٢	سنغافورة	٦٩,٥	٨٥,٤	٥٣,٦	٦٠,٨	٥٥,٧	٧٨	٧٦	٨٠,٤				
٣	فنلندا	٦٨,٥	٧٤,١	٧٥,٣	٥٥,٤	٦٢,١	٧٧,٧	٥٨,٢	٨١				
٤	السويد	٦٨,٣	٦٩,٩	٦٨,٩	٥٥,٦	٦٥,٣	٨٠,٨	٥٨,٦	٨٣,٧				
٥	هولندا	٦٨	٦٩,٨	٧١,٦	٥٥,٥	٦٠,٢	٨٠,٦	٦٢,١	٨٠,٢				
٦	الولايات المتحدة	٦٧,٢	٥٧,١	٨٥	٤٥,٨	٦٤,٢	٧٧,٩	٦٠,٧	٧٢,٦				
٧	لكسمبرج	٦٦,٢	٦٨,١	٦٦,٤	٥٧,٩	٤٧,٧	٨٢	٦٥,٥	٨٠,٣				
٨	المملكة المتحدة	٦٥,٦	٦٤,٥	٥٨,١	٦٩,٣	٥٥,٧	٧٩,١	٥٩,٣	٧٦,٩				
٩	الدنمارك	٦٥,٢	٧٨,٧	٥٣,٦	٥٧,١	٥٩,٢	٧٥,٤	٥٦,٣	٨١,٢				
١٠	النرويج	٦٤,٣	٧١,٧	٧٤	٥٣,٨	٤٤,٥	٧٦,٤	٥١,٨	٨٥,٣				
١١	أيرلندا	٦٤,٣	٧٦,٦	٦٣,٤	٥٧,٥	٤٦,٥	٦٩,٥	٦٤,٣	٧٦,٣				
١٢	بلجيكا	٦٤,٢	٧٦,٩	٧٠,٦	٥٥,٧	٤٨,٤	٧٠,١	٥٦	٧٥,٨				
١٤	اليابان	٦٣,٩	٦٢	٦٣,٣	٥١,٤	٦٥,١	٧٧,٨	٥٥,٤	٧٦				
١٥	المانيا	٦٩,٣	٥٩,٦	٦٠,٣	٥٧,٦	٦١,٥	٧٥	٥٨,٦	٧٩,٥				
١٩	كوريا	٦١,٩	٦٦,٢	٥٥,٣	٤٣,٩	٦٣,٧	٧٩,٣	٥٧,٧	٧٠				
٢٠	إسرائيل	٦١,٧	٦٧,٧	٥٠,٥	٤٥,٩	٦٦,٩	٧١	٦١,٦	٧١,٩				
٣٢	ماليزيا	٥٤,٨	٦٤,٤	٥٣,٩	٥١,٤	٣١,٥	٦٢	٥٧,٣	٦٧,٤				
٩٥	مصر	٣٩,٦	٤٤,٩	٤٤	٤٢,١	١٦,٥	٤٤,٢	٤٠,٥	٤٧,٤				

المصدر : مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧ الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

فيما يخص المؤشرات التي تضمنها مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠١٧ ، جاءت سنغافورة في المركز الأول في مؤشر التعليم قبل الجامعي محققة ٨٥,٤ يليها الدنمارك ٧٨,٧ ، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني حيث حققت ٨٥ يليها دولة فنلندا ٧٥,٣ ، وجاءت المملكة المتحدة في المركز الأول في مؤشر التعليم العالي محققة ٦٩,٣ يليها سويسرا وسنغافورة ٦٨,٥ ، ٦٠,٨ على التوالي.

كما حققت إسرائيل المركز الأول في مؤشر البحث والتطوير والابتكار محققة ٦٦,٩ يليها سويسرا المركز الثاني حققت ٦٥,٨ وكانت أقل دولة في أفريقيا في مؤشر الابتكار توغو حققت ٨,٢ . وجاءت لكسمبرج في المركز الأول في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث حققت ٨٢ يليها السويد ٨٠,٨ ثم هولندا وسويسرا ٨٠,٦ ، ٧٩,٦ على التوالي ثم جمهورية كوريا حققت ٧٩,٣ . وجاءت البحرين في المركز السابع والعشرين في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) حيث حققت ٦٦,٨ . وجاءت دولة سنغافورة في المركز الأول على مستوى الدول في مؤشر الاقتصاد حيث حققت ٧٦ يليها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث حققت ٦٦,٩ يليها لكسمبرج ٦٥,٥ ثم هونغ كونغ الصين ٦٥,٤ ثم سويسرا ٦٥,٣ ثم آيرلندا ٤٦,٣ .

وعلى مستوى مؤشر البيانات التمكينية جاءت دولة آيسلندا في المركز الأول حيث حققت ٨٥,٣ يليها النرويج ٨٥,٣ ثم السويد حققت ٨٣,٧ ، ثم سويسرا حققت ٣٨,٢ .

جدول رقم (٣)
مركز الدول العربية في مؤشر مؤشر المعرفة العالمي (٢٠١٧)

م	الدولة	الترتيب عام ٢٠١٧	مؤشر اقتصاد المعرفة
١	الإمارات العربية المتحدة	٢٥	٥٨,٨
٢	قطر	٤١	٥٠,٥
٣	البحرين	٤٣	٤٩,٩
٤	الكويت	٥٩	٤٧
٥	الأردن	٦٢	٤٦,٢
٦	لبنان	٦٣	٤٦
٧	المملكة العربية السعودية	٦٨	٤٥,٢
٨	عمان	٧٥	٤٣,٦
٩	المغرب	٧٧	٤٣
١٠	تونس	٨٠	٤٢,٤
١١	مصر	٩٥	٣٩,٦

لمصدر : مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧ الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الاقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الانماني

يتبين من (جدول رقم ٣) أن أول الدول العربية، الإمارات، فجاءت في المركز ٢٥ عالمياً، مسجلة ٥٨,٨ تليها قطر في المركز ٤١ عالمياً مسجلة ٥٠,٥, ثم البحرين جاءت في المركز ٤٣ عالمياً، مسجلة ٤٩,٩، ثم الكويت لتحل المركز ٥٩ عالمياً، مسجلة ٤٧ فى مؤشر المعرفة ، بينما جاءت مصر في المركز ١١ عربياً، المركز ٩٥ عالمياً، مسجلة ٣٩,٦ .

٥- أهمية اقتصاد المعرفة:

تزايدت أهمية اقتصاد المعرفة في العقود الأخيرة، إذ أصبحت قوة الدول تتمثل في حجم رصيدها المعرفي، وتجلّى ذلك حين نجحت الدول المتقدمة في جعل الميزة النسبية لديها هي توليد وانتاج المعرفة والتكنولوجيا، لذلك اتجهت كثير من دول العالم للاستثمار في التعليم والبحث والتطوير، وتنفق عليه مبالغ ضخمة لتمكين من المنافسة العالمية وبالتالي زيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل.

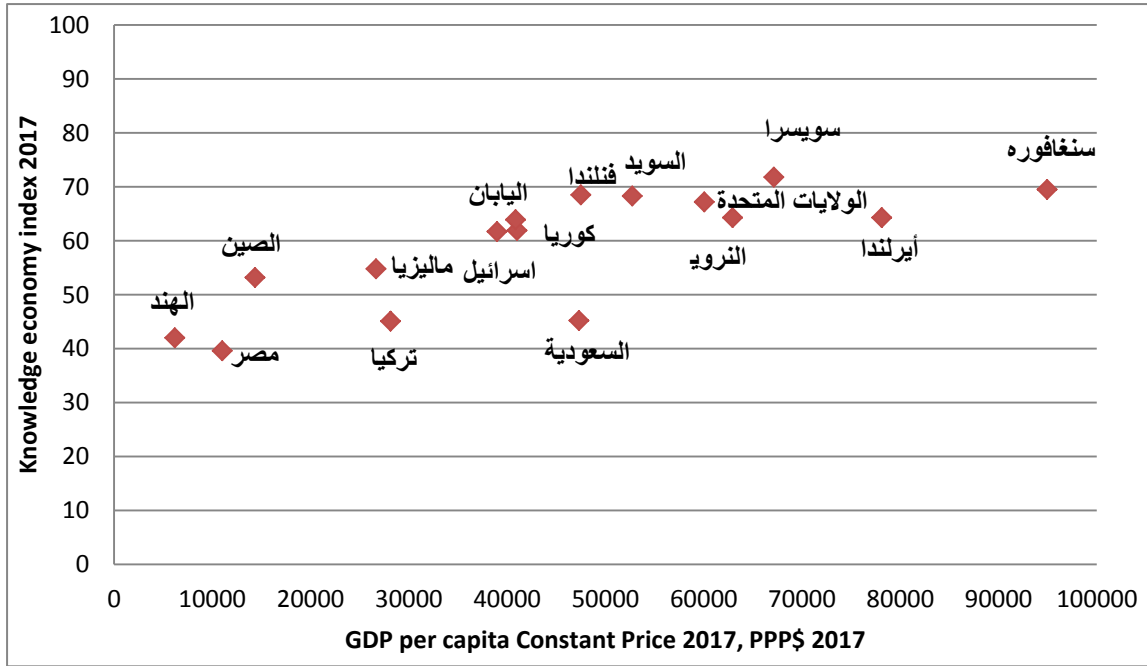
John Houghton:2000:p2)

وقد أشار **Alfred Marshall** منذ أكثر من مائة عام بأن المعرفة هي أقوى محرك للإنتاج، فالنقد المعرفي هو القوة الرئيسية لزيادة معدلات الإنتاج على مر التاريخ، حيث لعبت المعرفة دوراً هاماً في تضاعف الإنتاج، ومع تطور المعرفة والتكنولوجيا أصبح يتضاعف نصيب الفرد من الإنتاج (Alfred Marshall: 8th ed. 1920: P.84) ، ففي عصر الثورة الصناعية استغرق مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج ١٥٠ عاماً في بريطانيا، وفي الولايات المتحدة استغرق الأمر ٥٠ عاماً فقط، وكان عدد السكان في الدولتين أقل من ١٠ مليون نسمة عند بدء الثورة الصناعية، في حين استطاعت الصين والهند من مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج في أقل من ٢٠ عاماً، وذلك رغم تجاوز عدد السكان في كل منهما بليون نسمة، وهو ما كان نتيجة التقدم في المعرفة والتكنولوجيا. (برنامج الأمم المتحدة الانمائي: ٢٠١٣:ص ١٣)

وتشير البيانات إلى وجود ارتباط بين مؤشر اقتصاد المعرفة والدخل، فارتفاع مؤشر اقتصاد المعرفة ملازم في كثير من الحالات لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (شكل رقم ٢)

شكل رقم ٢ :

العلاقة بين مؤشر اقتصاد المعرفة والنتائج المحلي الإجمالي لكل فرد في بعض دول العالم لعام ٢٠١٧



Source: Knowledge Economy Index 2017, World Bank, World Development Indicators.

ويلاحظ أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد قد يكون راجعاً لأسباب أخرى غير المعرفة والتكنولوجيا، فمثلاً عند ملاحظتنا للسعودية، والسويد في الشكل المذكور نجد أنه يكاد يكون الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد متقارب (٥٠٠٠٠٠ دولار)، في حين أن السويد تتفوق على السعودية في مؤشر اقتصاد المعرفة، حيث بلغ المؤشر (٦٨.٣ في السويد، ٤٥.٢ في السعودية) كما يلاحظ أيضاً في الشكل المذكور ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في النرويج (٦٣٠٠٠٠ دولار) وتفوقه على دولة فنلندا، على الرغم من أن هذه الدولة الأخيرة تتفوق على النرويج في مؤشر اقتصاد المعرفة.

ذلك لأن هناك عوامل أخرى يتعين عدم إغفالها مثل اعتماد اقتصادها على الموارد الطبيعية كما هو الحال في السعودية ودول الخليج. وقد تكون تلك العوامل انخفاض عدد السكان، وازدياد دخل السياحة، ووجود خدمات مالية ومصرفية على مستوى عالٍ، وتتسم النرويج بجميع تلك الخصائص.

كما أن أهمية المعرفة في الاقتصاد تزداد يوماً بعد يوم، والفترة الزمنية بين اكتشاف الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع تتقلص باستمرار، وفي هذا السياق كتب Daniel Bell عام ١٩٦٧: إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجيا جديد وبين إدراك إمكاناته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٩، ثم انخفض إلى ١٦ عاماً في الفترة ما بين عام ١٩١٩ و ١٩٤٥، ثم إلى ٩ أعوام، وتوالت الاختراعات والابتكارات حتى وصلت الفترة بين الاكتشاف وتطبيقه إلى أشهر أو حتى أسابيع. (مراد علة: ٢٠١١: ص ٥)

٦- ما مدى تأثير المعرفة في النمو الاقتصادي؟

تشير كثير من الدراسات إلى العلاقة القوية بين المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، حيث أظهر التقييم لـ ٩٢ دولة في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠ أن المعرفة محدد رئيسي للنمو الاقتصادي طويل المدى من خلال التأثير على معدل النمو للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كما أن مخزون رأس المال البشري، ومستوى الابتكار المحلي، والتكيف التكنولوجي، ومستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثرون تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي طويل المدى. (diterranean Integration, other:)

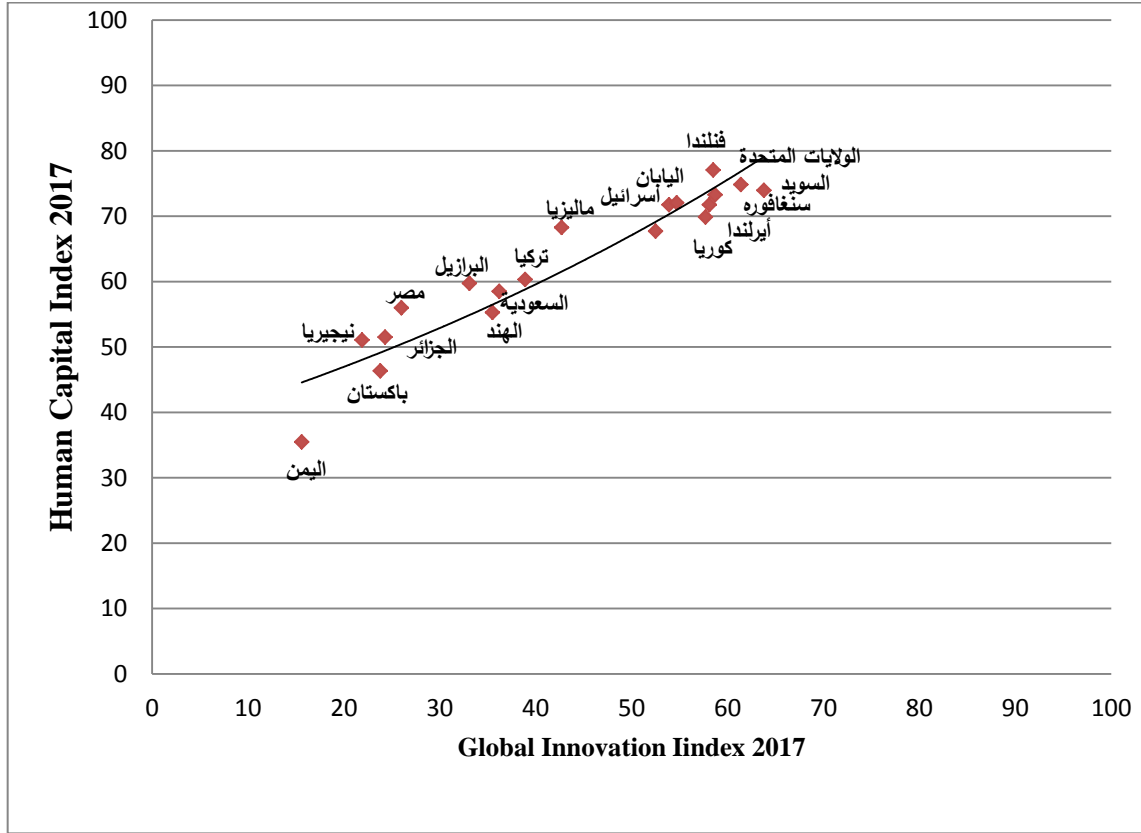
وحيث إن قياس أثر المعرفة في النمو الاقتصادي من خلال نظريات النمو الجديدة ليس بالأمر السهل، فمثلاً من الصعب تحديد أثر مساهمة المعرفة بمفردها في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث إن الإنتاجية يمكن أن تتأثر بعوامل أخرى مثل فاعلية رأس المال المادي أو البشري. (Jose Cortright : 2001:p10)

وقد ذهبت إحدى الدراسات بعد تحليل النمو الاقتصادي على المدى الطويل في القرن العشرين، إلى أن عامل رأس المال البشري هو الأكثر نمواً من بين عوامل الإنتاج (OECD:1996:p3)

ترى دراسة أخرى أن الابتكار وهو أحد محددات اقتصاد المعرفة مرتبط دائماً بقوة رأس المال البشري. وهذا الأخير يؤثر في نوعية وجودة الابتكارات، حيث يرتفع مؤشر الابتكار كلما ارتفع مؤشر رأس المال البشري (رامى السيد: ٢٠١٧: ص ٢٢)، ويوضح العلاقة بين مؤشر رأس المال البشري ومؤشر الابتكار (شكل رقم ٣)

شكل رقم ٣ :

العلاقة بين مؤشر رأس المال البشري ومؤشر الابتكار لعام ٢٠١٧



- Source: World Economic Forum (WEF), The Human Capital Report2017

- World Intellectual Property Organization (WIPO), Global Innovation Report2017.

حيث يتبين من (الشكل رقم ٣١) أن هناك علاقة خطية بين مؤشر رأس المال البشري والابتكار، ونادراً ما نجد ارتفاع مؤشر رأس المال البشري دون ارتفاع مؤشر الابتكار.

ثانياً: قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥-٢٠١٨)

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في اختبار أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٨ يتطلب التعريف بمتغيرات الدراسة والتي تم تحديدها وفقاً ما تمليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

أولاً: متغيرات الدراسة وطريقة جمعها:**١- تحديد متغيرات الدراسة:**

تحتاج دراسة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة وذلك استناداً إلى ما جاء في النظرية الاقتصادية، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولاً وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد المصري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بناء على توافر المعطيات الخاصة بها، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة:

- **مؤشر معدل النمو الاقتصادي السنوي (المتغير التابع):** تم اختيار معدل النمو الاقتصادي السنوي كمؤشر للتعبير عن القدرة التنافسية للاقتصاد المصري؛ وهذا لأن أن القدرة التنافسية لأي اقتصاد تعبر عن قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- **مؤشر الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من إجمالي):** يعبر هذا المؤشر عن رأس المال البشري أو جانب التعليم، وقد تم التعبير عنه من خلال نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الجامعي (%). وهى عبارة عن إجمالي عدد المقيدين في مرحلة التعليم الجامعي مقسوماً على عدد السكان الذين يندرجون تحت الفئة العمرية المناسبة لهذه المرحلة التعليمية، ويعتبر المؤشر معبراً عن المراحل التعليمية السابقة ومستوى ارتفاع تأهيل القوة العاملة ومعياري لمدى قدرتهم على استيعاب المعرفة الأكثر تقدماً.

- **براءات الاختراع للمقيمين كنسبة من الإجمالي (%)**: يعبر هذا المتغير عن جانب الابتكار في اقتصاد المعرفة ، وهو مؤشر يعكس مدى إتاحة أحدث المعارف والتكنولوجيات محليا .
- **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**: يعبر عن جانب الابتكار حيث يستخدم كمؤشر لنقل التكنولوجيا الجديدة ومن ثم المزيد من الابتكارات.
- **مؤشر الانفتاح التجاري**: يعبر عن النظام الاقتصادي والمؤسسي، وتم حسابها على أنها نسبة مجموع الصادرات والواردات للناتج المحلي الإجمالي.
- **البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: وهو يعبر عن نسبة صادرات الخدمات وميزان المدفوعات من كمبيوتر، اتصالات، وخدمات أخرى.

٢- طريقة جمع البيانات ومصادرها:

تم الارتكاز على جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية وفقاً للرابط التالي: <https://data.worldbank.org>

ثانياً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

تم اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:
فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية ٥%، إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. ووفقاً لنتائج الاختبار تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن المتغيرات المدروسة منها من استقرت عند مستواها الأصلي ومنها من استقرت عند الفرق الأول، أي أن درجة تكاملها مزيج بين الدرجة الصفر والدرجة واحد، وهذا ما يوضحه الجدول رقم :

الجدول رقم (٤)

ملخص نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

اختبار ديكي فولر المطور ADF						نوع الاختبار
DIct	degree of commercial	Fdi	Dinvention	Dhigher education	growth rate	المتغيرات
عند الفرق الأول	عند المستوى	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند الفرق الأول	عند المستوى	مستوى الاستقرارية
I(1)	I(0)	I(0)	I(1)	I(1)	I(0)	درجة التكامل

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على نتائج الاختبار.

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن متغيرات النموذج محل الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر (عند المستوى) $I(0)$ ، والدرجة الأولى (عند الفرق الأول) $I(1)$ ، مما يعني أن منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) هي الأكثر ملاءمة لاختبار ومعالجة إشكالية الدراسة.

ثالثاً: تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهج ARDL : تلخص المنهجية المستخدمة في معالجة إشكالية

الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

١- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج ARDL:

تتضمن هذه الخطوة اختبار وجود تكامل مشترك للعلاقة بين المتغيرات وفقاً لمنهج ARDL، حيث يركز هذا الاختبار على فرضيتين هما:

فرضية العدم القائلة: تنص بعدم وجود تكامل مشترك (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) بين

المتغيرات تتمثل في $H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0$

مقابل الفرضية البديلة: تنص بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

$H_1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختبار يعتمد على احصائية **F-statistics** ، إذا كانت قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت **F-statistics** أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم لعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة **F-statistics** محصورة ما بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (**Hashem Pesaran: 2001**) فإن النتائج تكون غير محددة.

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك) بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في مصر تم احتساب قيمة (F) من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٤)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود

ARDL(1.0.2.2.2. 1)			
K=5			
F- statistics=8.053350			
الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	النتيجة
3.35	2.26	10%	وجود علاقة تكامل مشترك
3.79	2.62	5%	وجود علاقة تكامل مشترك
4.18	2.96	2.5%	وجود علاقة تكامل مشترك
4.68	3.41	1%	وجود علاقة تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات برنامج EViews 9 . أنظر الملحق رقم ١

إن نتائج الجدول أعلاه ترفض فرضية العدم أي رفض فرضية غياب وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الاتحاق بالمدارس، التعليم العالي، براءات الاختراع للمقيمين، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل، مؤشر الانفتاح التجاري، البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي في مصر.

٢- تقدير نموذج العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي يُمكننا تقدير نموذج ARDL في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

الجدول رقم ٥:

نتائج تقدير الاختبار الأولي لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GROWTHRATE(-1)	-0.220111	0.188347	-1.168646	0.2578
DEG	-0.144190	0.047587	-3.030037	0.0072
FDI	0.153716	0.159052	0.966454	0.3466
FDI(-1)	0.647022	0.239890	2.697158	0.0147
FDI(-2)	0.198901	0.155077	1.282595	0.2159
HIG	0.228789	0.089784	2.548226	0.0202
HIG(-1)	-0.262258	0.160130	-1.637786	0.1188
HIG(-2)	0.183208	0.111673	1.640572	0.1182
ICT	0.051915	0.041179	1.260734	0.2235
ICT(-1)	-0.026052	0.043448	-0.599598	0.5562
ICT(-2)	0.173811	0.038386	4.527935	0.0003
INV	-4.545139	3.664045	-1.240470	0.2307
INV(-1)	9.191518	4.235303	2.170215	0.0436
C	-7.144506	2.062113	-3.464652	0.0028
R-squared	0.850608	Mean dependent var		2.270768
Adjusted R-squared	0.742715	S.D. dependent var		1.595068
S.E. of regression	0.809071	Akaike info criterion		2.713776
Sum squared resid	11.78272	Schwarz criterion		3.355035
Log likelihood	-29.42041	Hannan-Quinn criter.		2.926335
F-statistic	7.883752	Durbin-Watson stat		2.078921
Prob(F-statistic)	0.000054			

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات برنامج EViews 9 .

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائياً واقتصادياً، وذلك من خلال ملاحظة أن أغلب معالم النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% حسب اختبار **t-statistic** ، كما يشير معامل التحديد المصحح الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج (**R2**) إلى أن حوالي 85.06% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي في مصر تعود محتواها إلى المتغيرات التفسيرية، كما يشير اختبار دربن واتسون (**DW=2.07**) إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

أ- تحليل معاملات نموذج الدراسة في الأجل الطويل وفق منهج ARDL :
يوضح جدول رقم (٦) المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج
الدراسة.

الجدول رقم ٦:

نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL (المتغير التابع GROWTHRATE)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEG	-0.118178	0.041030	-2.880286	0.0100
FDI	0.819302	0.138296	5.924281	0.0000
HIG	0.122725	0.035026	3.503855	0.0025
ICT	0.163653	0.025737	6.358613	0.0000
INV	3.808161	3.052186	1.247683	0.2281
C	-5.855619	1.386088	-4.224564	0.0005

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

بناء على النتائج أعلاه يمكن تحليل معاملات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

- **مؤشر الانفتاح التجاري (DEG):** بينت النتائج أن هذا المتغير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١% حسب اختبار t-statistic ، كما تظهر النتائج وجود أثر سالب يربطه مع معدل النمو السنوي وهذا خلاف ما هو متوقع من هذا الجانب لاقتصاد المعرفة ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل الانحدار ٠.١١٨١٧٨ ، وهو ما يعنى أن الزيادة في DEG بنسبة ٠١% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو السنوي بنسبة ٠.١١٨%.
- **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI):** بينت النتائج أن هذا المتغير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١% حسب اختبار t-statistic ، كما تظهر النتائج وجود علاقة طردية تربطه مع معدل النمو السنوي ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل الانحدار ٠.٨١٩٣٠٢ ، وهو ما يعنى أن الزيادة في FDI بنسبة ٠١% تؤدي إلى زيادة معدل النمو السنوي بنسبة ٠.٨١٩% ، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومع بعض من الدراسات نحو التأكيد على الدور الإيجابي الذي يمثله الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث درجة الاستفادة منه في

نقل التكنولوجيا الحديثة، وتكوين روابط مع الشركات المحلية، وتوفير فرص عمل وتدريبها ودعم المنافسة .

• **مؤشر الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي) (HIG):** بينت النتائج أن هذا المتغير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١% حسب اختبار t-statistic ، كما تظهر النتائج علاقة طردية تربطه مع معدل النمو السنوي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل الانحدار ٠.١٢٢٧٢٥ ، وهو ما يعنى أن الزيادة فى HIGH بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة معدل النمو السنوي بنسبة ٠.١٢٢%، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومع اتجاه الكثير من الدراسات نحو التأكيد على الدور الإيجابي الذي يمثله التعليم ، كما يبرز أهمية رأس المال البشرى في دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل .

• **البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) :** بينت النتائج أن هذا المتغير على أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١% حسب اختبار t-statistic ، كما تظهر النتائج وجود علاقة طردية بين ict ومعدل النمو السنوي ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل الانحدار ٠.١٦٣٦٥٣ ، وهو ما يعنى أن الزيادة في ICT بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة معدل النمو السنوي بنسبة ٠.١٦٣٦%.

• **براءات الاختراع للمقيمين كنسبة من الإجمالي (% (INV) :** بينت النتائج أن هذا المتغير له علاقة طردية وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ولكنها غير معنوية وهو ما يعنى أنها لم تؤثر في المتغير التابع ويمكن أن نفسر ذلك من خلال السلسلة الزمنية نجد أن نسبة براءات الاختراع بدأت تتناقص من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١ وبدأت في التزايد بنسبة بسيطة حتى عام ٢٠١٨ ويرجع ذلك إلى عدم الدراية الكافية من المتقدمين بشروط الحصول على براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية ،صعوبة إتمام إجراءات تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وطول مدة إتمامها ، كما أن هناك صعوبة في وجود التمويل الكافي لبراءات الاختراع.

ب- تقدير علاقة الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

لقياس العلاقة في الأجل القصير، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error correction model حيث إن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

ويظهر الجدول التالي نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار:

الجدول رقم (٧):

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

(المتغير التابع GROWTHRATE)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GROWTHRATE				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 2, 2, 1)				
Date: 07/15/20 Time: 18:35				
Sample: 1985 2018				
Included observations: 32				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEG)	-0.144190	0.047587	-3.030037	0.0072
D(FDI)	0.153716	0.159052	0.966454	0.3466
D(FDI(-1))	-0.198901	0.155077	-1.282595	0.2159
D(HIG)	0.228789	0.089784	2.548226	0.0202
D(HIG(-1))	-0.183208	0.111673	-1.640572	0.1182
D(ICT)	0.051915	0.041179	1.260734	0.2235
D(ICT(-1))	-0.173811	0.038386	-4.527935	0.0003
D(INV)	-4.545139	3.664045	-1.240470	0.2307
CointEq(-1)	-1.220111	0.188347	-6.477991	0.0000
Cointeq = GROWTHRATE - (-0.1182*DEG + 0.8193*FDI + 0.1227*HIG + 0.1637*ICT + 3.8082*INV -5.8556)				

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

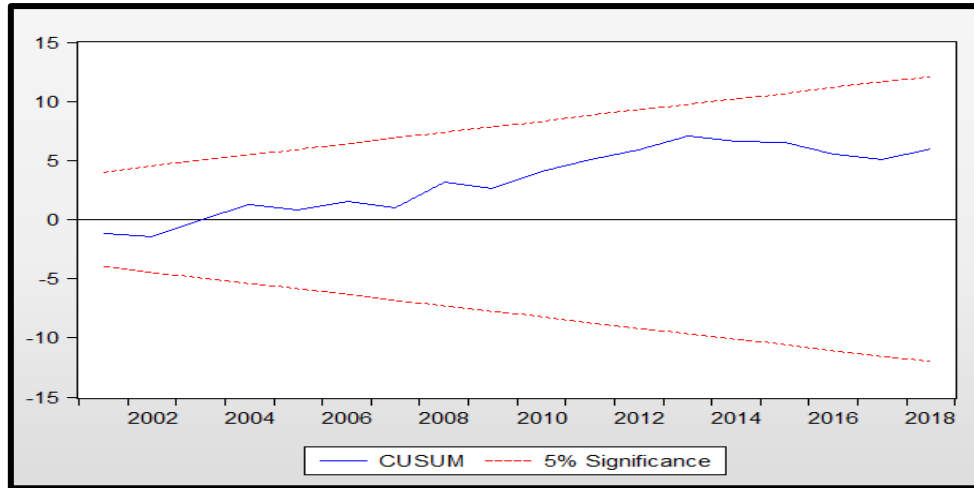
حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% كما أنها سجلت بإشارة سالبة والتي تؤكد لنا أن نتائج Bound Test تؤثر على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما تشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (١١،٢٢٠١-) إلى أن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) ما نسبته ١،٢٢٠١%، أي أنه عندما ينحرف معدل النمو الاقتصادي خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح بما يعادل ١،٢٢٠١% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t).

رابعاً: اختبار استقرار النموذج (Stability Test) :

يعتبر اختبار الاستقرارية لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وذلك باستخدام كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى (٥%) يعني ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس.

الشكل رقم (٤)

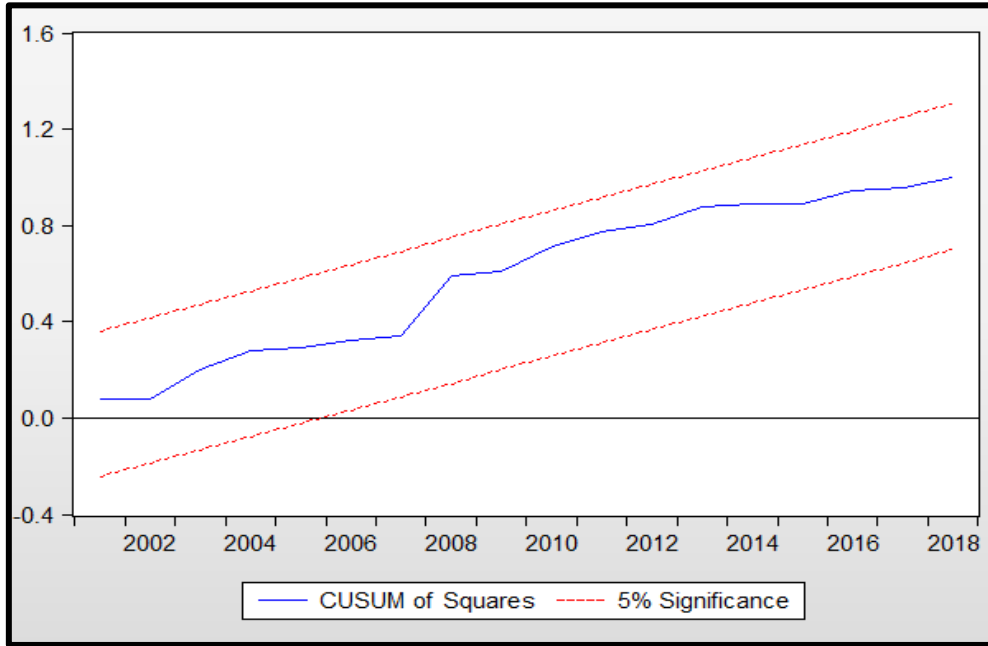
اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات برنامج *EViews9*.

الشكل رقم (٥)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات برنامج *EViews9*.

نلاحظ من الشكل رقم (٤) (CUSUM) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة في الاجل القصير، اما الشكل رقم (٥) (CUSUM of Squares) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥%)، ومن الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) نتوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الاجل الطويل ونتائج الاجل القصير.

الخلاصة والنتائج :

أدت الثورة المعرفية إلى فرض حقائق جديدة في الاقتصاد، وأصبحت عاملاً حاسماً في النمو والتنمية، والمحرك الأقوى للإنتاجية، ولذلك تسابقت كثير من دول العالم نحو اقتصاد المعرفة كمسار فريد للتنافسية، وتبنت مفهوماً رباعي الأبعاد، يتضمن الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى نظام مؤسسي واقتصادي قوي (فاطمة عطية، ٢٠١٤، ص ٩).

والتوجه نحو اقتصاد المعرفة يتطلب إرادة فاعلة من قادة الدول، والأخذ بأسباب التقدم المعرفي. حيث أن العلوم والتكنولوجيا في تطور مستمر.

ومصر اليوم في حاجة إلى التوجه نحو اقتصاد المعرفة، لتحفيز النمو وتثبيت أركان التنمية المستدامة، وهو مرهون بتوافر بيئة مشجعة على الابتكار، وقدرة الدولة على استيعاب العلوم والتكنولوجيا وتطويرهما لإنتاج سلع وخدمات جديدة.

النتائج والسياسات المقترحة لبناء اقتصاد المعرفة:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥ - ٢٠١٨)، ولتحقيق هذا الهدف تم التعريف بالفاهيم المختلفة لاقتصاد المعرفة وجوانبه ومؤشراته الأساسية، مع تحليل الوضع النسبي لمؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧ لمصر مقارنة ببعض الدول.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لمعظم جوانب اقتصاد المعرفة المتمثلة في رأس المال البشري، الابتكار، البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، ووجود أثر سالب ومعنوي للنظام الاقتصادي والمؤسسي، ووجود أثر غير معنوي وموجب لبراءات الاختراع للمقيمين .

وتستخلص الدراسة أن اقتصاد المعرفة هو محدد هام للنمو الاقتصادي، وبالتالي يتطلب دعم المزيد من النمو في مصر الاستمرار في زيادة الاستثمار في الجوانب المختلفة لاقتصاد المعرفة.

وبناء على ما سبق يمكن أن تتمثل أهم استنتاجات وإقتراحات الدراسة تتمثل في :

- أكدت كثير من نظريات النمو الجديدة وجود علاقة قوية بين المعرفة والنمو طويل المدى -مع تثبيت العوامل الأخرى للنمو - فالمعرفة تتميز بزيادة العوائد.
- وضع خطة قومية لدعم الاستثمار فى اقتصاد المعرفة بجوانبها المختلفة أمراً هاماً لتحسين الوضع النسبى لمصر وتقليل الفجوة الرقمية والمعرفية بين مصر والدول الأخرى.
- منح أهمية لجودة العملية التعليمية وتطويرها بما يمكن الاستفادة من إيجابيات الثورة التكنولوجية، حيث أن جودة التعليم شرط ضروري للنمو الاقتصادي ولكنه غير كافٍ، إذ يجب أن يتوفر له الأجواء المناسبة ليُسهم في النمو، ويثبّت أركان التنمية المستدامة
- تنمية مهارات العمالة بما يتناسب الاحتياجات المعاصرة لسوق العمل فى عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التوجه إلى الاهتمام الواسع بالبحوث والتطوير بما يعمل على استغلال المعارف العالمية وتنمية القدرات الابتكارية والتكنولوجية المحلية، مع وجود مؤسسات تختص ببنى الأفكار الجديدة وتطويرها حتى تصل لمرحلة التطبيق الفعلى والإستفادة منها فى شكل سلع وخدمات .
- العمل على تحسين نوعية وكفاءة الاستثمار الأجنبى المباشر وتكاملة مع الاستثمار المحلى وتوجيهه نحو القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادى.
- دعم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوجيهها نحو الاستخدامات الافضل لها بما يعمل على زيادة مساهمتها فى اقتصاد المعرفة .

المراجع

• المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. فاروق، عبد الخالق (٢٠٠٥)، اقتصاد المعرفة في العالم العربي: مشكلاته وأفق تطوره، الإمارات العربية المتحدة، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر.

ب- الدوريات:

١. صالح، خالد السنباني(٢٠١٢)، الاقتصاد المعرفي المفهوم والخصائص والمؤشرات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، العدد ١.
٢. عطية، فاطمة عبدالله (٢٠١٤)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الميزة التنافسية، المجلة المصرية للدراسات التجارية- مصر ، مجلد ٣٨ ، عدد ٣.

ج- الرسائل العلمية:

١. السيد، رامى احمد (٢٠١٧) دور الدولة فى التوجه نحو اقتصاد المعرفة "دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة.
٢. عبد الستار، هبة عبد الموجود(٢٠١٤)، المحددات المؤسسية لاقتصاد المعرفة دراسة الحلة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد وعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٣. مليجى، أسماء ربيع (٢٠١١) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى توفير فرص عمل فى الاقتصاد المصرى فى اطار قتصاد المعرفة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

د-التقارير:

١. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، ص ١٣، متاح على الرابط التالي:

<https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf>

٢. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧، الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الاقليمي للدول العربية.

المؤتمرات والندوات :

١. مراد علة (٢٠١١)، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة : دراسة نظرية تحليلية، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، قطر، ص ٥ ، متاح على الرابط التالي:

<https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/Mourad-Illah.pdf>

المراجع الأجنبية

Books:

1. Houghton , John and Peter Sheehan (2000), A Primer on the Knowledge Economy, Paper prepared for the National Innovation Summit, the Department of Industry Science and Resources, Melbourne.
2. Marshall, Alfred, Principles of Economics 1890 (London: Macmillan and Co. 8th ed. 1920), Liberty fund, INC, Available at: http://files.libertyfund.org/files/1676/Marshall_0197_EBk_v6.0.pdf

Periodicals:

3. Center for Mediterranean Integration (CMI) with the World Bank (WB), the European Investment Bank (EIB), and the Islamic Educational, Scientific, and Cultural Organization (ISESCO). Transforming Arab Economies(2013): Traveling the Knowledge and Innovation Road. Available at .
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16750/827360ESW0v10P00Box379869B00PUBLIC0.pdf?sequence=1>
1. Cortright, Joseph (2001), New Growth Theory Technology & Learning, Reviews of Economic Development, Literature and Practice: No.4, U.S. Economic Development Administration. Available at: <http://e-tcs.org/wp-content/uploads/2012/10/Cortright-nueva-teoria-del-crecimiento.pdf>
2. Pesaran, Hashem, Yongcheol Shin ,(2001), Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, Journal of applied econometrics.
[at:https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1002/jae.616](https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1002/jae.616)
Available

Reports:

1. OECD(1996), The Knowledge-Based Economy, Paris, OECD/GD .

Availableat:[https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=OCDE/GD\(96\)108&docLanguage=En](https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=OCDE/GD(96)108&docLanguage=En)

2. **Leung, Stephen K.C., (2004) Census and Statistics Department (C&SD) "Statistics to Measure the Knowledge-Based Economy (KBE) :The case of Hong Kong ,China "2004Asia Pacific Technical Meeting on Information and Communication Technology (ICT) Statistics ,Wellington , New Zealand.**
Availableat:<https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.576.5203&rep=rep1&type=pdf>

3. **World Bank Institute (2007), Development Studies ,Building Knowledge Economies, Advanced Strategies for Development,.**
Available at:
<http://siteresources.worldbank.org/KFDLP/Resources/4611971199907090464/BuildingKEbook.pdf>

Indicators Websites :

1. **GDP per capita, PPP (constant 2017 international(\$))Available at:**
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD>
2. **World Bank, Knowledge Economy Index 2012.**
3. **World Economic Forum (WEF), The Human Capital Report2017.**
Available at: <https://www.weforum.org/reports/the-global-human-capital-report-2017>
4. **World Intellectual Property Organization (WIPO) , Global Innovation Report2017. available at:**
http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2017.pdf

ملحق رقم (١)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 07/15/20 Time: 18:13		
Sample: 1987 2018		
Included observations: 32		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.053350	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68